

المنتدى العالمي لاسترداد الأموال واشنطن العاصمة، 4-6 ديسمبر 2017

شاركت في استضافته المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بدعم من مبادرة استرداد الأموال المسروقة، وهي شراكة بين البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

موجز الجلسة

يقدم موجز الجلسة هذا إلى المشاركين في المنتدى قبل تقديم تقرير شامل سيتم تجميعه وتعميمه بعد الاجتماع. وهو يعكس مداوات المنتدى حتى جلسته الختامية دون أن يشملها. ويمكن الحصول على ملحقات المنتدى، بما في ذلك التوجيهات بشأن استرداد الأموال والملكية النفعية المقدمة من البلدان المشاركة على صفحة الويب الخاصة بالمنتدى: <https://star.worldbank.org/star/about-us/global-forum-asset-recovery-gfar>

1. الجلسة الافتتاحية رفيعة المستوى

ترأس الجلسة الافتتاحية رفيعة المستوى سيليا بازاربايوغلو (كبييرة مديري المالية والأسواق العالمية، مجموعة البنك الدولي) وتضمنت الجلسة ملاحظات من ساندي أوكورو (نايبة رئيس ومستشارة عامة، مجموعة البنك الدولي) وجيف سيسيونس المحترم (نائب عام، الولايات المتحدة الأمريكية) والبارونة ويليامز من ترافورد (وزيرة مكافحة التطرف، المملكة المتحدة) وأوبكر مالامي المحترم (نائب عام ووزير العدل، نيجيريا) وجاياتا جاياسوريا المحترم (نائب عام، سريلانكا) وسعادة السيد ميروك كورشيدي (وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية، تونس) وسعادة السيد فاليري تشالي (سفير الولايات المتحدة، أوكرانيا) وسعادة السفير روبرتو بالزاريتي (وزير دولة ورئيس مديرية القانون الدولي، وزارة الخارجية الاتحادية، سويسرا) والسيد جون براندولينو (مدير شعبة شؤون المعاهدات، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة).

وشدد المشاركون رفيعو المستوى على أن استرداد الأموال يشكل جزءاً لا يتجزأ من مكافحة الفساد. وسلطوا الضوء على ضرورة التصدي للعقبات التي تعترض سبيل استرداد الأموال، مثل الافتقار إلى التعاون الدولي، وعدم ملاءمة التشريعات الوطنية، وضعف قدرات وكالات إنفاذ القانون المكلفة بالتحقيق في جرائم الفساد ومقاضاة مرتكبيها، وتتبع الأموال المسروقة وضبطها ومصادرتها وإعادتها. وقد تمت الإشارة إلى تبادل الخبرات وتعزيز التعاون بين مختلف الولايات القضائية، فضلاً عن إنشاء شبكات من العاملين المتخصصين في مجال استرداد الأموال من بين الخطوات الرامية إلى التصدي لتلك التحديات.

ورحب المتحدثون بالمنتدى العالمي لاسترداد الأموال وأشاروا إلى أنه كان التزاماً رئيسياً لمؤتمر قمة مكافحة الفساد الذي عقد في لندن في عام 2016. وشكروا البلدان المضيفة للحدث وبلدان التركيز ومبادرة استرداد الأموال المسروقة على تحقيق هذا الالتزام. وتوقعوا أن يوفر المنتدى فرصة للتوصل إلى حلول ملموسة وعملية على المستويين التشغيلي والسياسي، ورحبوا بواقع أن المنتدى جمع بين عاملين في مجال استرداد الأموال وعاملين في مجال التنمية. كما شدوا على دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام في عملية استرداد الأموال.

وخلال الجلسة الافتتاحية، تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين نيجيريا وسويسرا ومجموعة البنك الدولي. وأدلى ببيان سعادة السيد س. السفير روبرتو بالزاريتي (سويسرا) وسعادة السيد السفير بيو وينوبست (نائب المدير العام ورئيس إدارة التعاون العالمي، وكالة التنمية والتعاون، وزارة الشؤون الخارجية الاتحادية، سويسرا) وأوبكر مالامي المحترم (نيجيريا) ورشيدي بن مسعود (المدير القطري، نيجيريا، مجموعة البنك الدولي). وترتبط المذكرة بإعادة 321 مليون دولار من سويسرا إلى نيجيريا، بعد أن تمت حيازتها بصورة غير مشروعة من قبل عائلة رئيس نيجيريا السابق الراحل ساني أباشا. وتتضمن المذكرة الاتفاق الثلاثي بشأن دور البنك الدولي في مجال الرصد وطرق إعادة الأموال إلى الوطن وطرق صرفها.

وسيستخدم مبلغ 321 مليون دولار الذي يتم استرداده لمشروع شبكة الأمان الاجتماعي الوطني الذي يتم تمويله من خلال ائتمان تقدمه مؤسسة التنمية الدولية (وهي ذراع البنك الدولي المعني بالإقراض التساهلي). وسيراقب البنك استخدام الأموال بنفس الطريقة التي يراقب بها استخدام ائتمان مؤسسة التنمية الدولية. وفي حين يقتصر دور البنك الدولي على رصد استخدام الأموال، تقع مسؤولية استخدام الأموال على الحكومة الاتحادية في نيجيريا.

2. الجلسة I: التنسيق والتعاون في مجال استرداد الأموال

2.1. مسار العمل 1 ومسار العمل 2 (جلسة جامعة): الاستفادة الفعالة من الشبكات لتحقيق أقصى قدر من التعاون قبل عملية المساعدة القانونية المتبادلة: الدروس المستفادة من شبكة كامدن المشتركة بين الوكالات لاسترداد الأموال والإنترنت ومجموعة إيغونت

تبادل المشاركون في هذه الجلسة الأفكار حول دور مجموعة إيغونت في مجال استرداد الأموال والدروس المستفادة من إنشاء شبكة كامدن المشتركة بين الوكالات لاسترداد الأموال والمركز الدولي لتنسيق مكافحة الفساد المنشأ حديثاً. وسلط المتحدثون الضوء على الدور الهام الذي تؤديه الشبكات في قضايا استرداد الأموال المعقدة متعددة الاختصاصات، قبل عملية المساعدة القانونية المتبادلة، وتم عرض مثال من بلجيكا. وفيما تُفرض قيود على أنواع المعلومات التي يمكن تبادلها من خلال الشبكات، يمكن للشبكات أن تزود الوكالات بجهات تنسيق غير رسمية مفيدة في ولايات قضائية أخرى.

وشملت التحديات البارزة المشاكل المتعلقة بالتنسيق بين الوكالات، والافتقار إلى الثقة بين الولايات القضائية والشواغل المتعلقة بتسريب المعلومات، وعدم القدرة على استخدام قنوات وحدات الاستخبارات المالية بصورة فعالة لتبادل المعلومات التي يمكن تقديمها كأدلة مقبولة لعملية المساعدة القانونية المتبادلة، والصعوبات المرتبطة بتنوع معايير متطلبات الأدلة في مختلف الولايات القضائية. وشملت الممارسات الجيدة البارزة استخدام الشبكات الملائمة والمتكاملة في مراحل مختلفة من التحقيق، والتواصل الاستباقي مع النظراء في الولايات القضائية المعنية، والتدابير الرامية إلى تعزيز قدرة وكالات إنفاذ القانون المسؤولة عن التعاون الدولي الرسمي وغير الرسمي. وكان هناك اتفاق قوي على الدور الحاسم للتعاون غير الرسمي قبل إجراءات المساعدة القانونية المتبادلة من أجل نجاح قضايا استرداد الأموال.

2.2. مسار العمل 3: التنسيق المحلي: الدروس المستفادة بشأن تحقيق التوازن الصحيح مع خبراء السياسة والخبراء التقنيين

عرضت حلقة نقاش أمثلة عن هيئات تعاون محلية (قوات المهام والوحدات المتخصصة واللجان) في نيجيريا وسريلانكا وسويسرا وتونس والولايات المتحدة. وأبرز المشاركون في حلقة النقاش أن نجاح التنسيق المحلي يتوقف على الإرادة السياسية لجميع المؤسسات الحكومية المعنية وعلى الصلاحيات ومجموعة المهارات متعددة التخصصات المجتمعة (بما في ذلك وحدات الاستخبارات المالية والشرطة والمدعون العامون وقضاة التحقيق والبنوك المركزية والدوائر الجمركية وفي بعض البلدان أيضاً الجهات الفاعلة غير الحكومية). ومن أهم أدوار كيان التنسيق هو العمل بصفة محاور وحيد للتعاون الدولي والتواصل مع النظراء الأجانب وضمان اتباع نهج منسق في طلبات المساعدة القانونية المتبادلة. وتحولت المناقشة التي تلت ذلك إلى الهياكل المؤسسية المستخدمة في إدارة الأموال المضبوطة والمصادرة، بما في ذلك البيع والتصرف ما قبل المصادرة، وإدارة الأموال على يد خبراء، والحفظ المركزي للبيانات المتعلقة بالأموال المضبوطة والمصادرة.

3. الجلسة II: تتبع الأموال المسروقة

3.1. استخدام التكنولوجيا والتقنيات المبتكرة لتتبع الأموال

ناقش المتحدثون عدداً من المسائل بما في ذلك تعقيدات التحقيقات في المعاملات التي تنطوي على عملة افتراضية، والأهمية المتزايدة لاستخدام المعلومات مفتوحة المصدر للتحقيقات المالية، فضلاً عن الطابع الملح لإيجاد حلول مبتكرة لتتبع الأموال وتجميدها ومصادرتها واستردادها. وتم تسليط الضوء على أنه يمكن متابعة مختلف السبل القانونية لتحقيق النجاح في استرداد الأموال، بما في ذلك الإدانة والمصادرة غير القائمة على الإدانة. وتم التشديد أيضاً على التعاون الفاعل مع النظراء الأجانب وعلى الدور الهام للمجتمع المدني في تحقيقات الفساد واسترداد الأموال. وأشار بوجه خاص إلى وجوب تطبيق مفهوم استرداد الأموال على نطاق أوسع وليس فقط في ما يتعلق بالاختلاس، بل أيضاً على قضايا الرشوة والاحتيال وسائر أنواع الفساد والجرائم الاقتصادية.

3.2. تتبع الأموال المسروقة: إشراك وسائل الإعلام والمجتمع المدني في تحقيقات الفساد

وصف المتحدثون من منظمات المجتمع المدني والصحفيين الاستقصائيين عملهم في إتاحة المعلومات التي يمكن أن تكون مفيدة لإنفاذ القانون في قضايا استرداد الأموال. وشملت الأمثلة على ذلك عرض برنامج حاسوبي تم تطويره لتحليل تصريحات المسؤولين الحكوميين الأوكرانيين بممتلكاتهم، وأوراق موساك فونسيكا، فضلاً عن التحقيقات في الملكية النفعية للعقارات ذات القيمة العالية والتحقيقات لمتابعة الأموال من أجل خلق عواقب للجهات التي تمول وتستفيد من الإبادة الجماعية أو غيرها من الفظائع الجماعية في إفريقيا.

ولوحظ أنه يمكن للمجتمع المدني ووسائل الإعلام الكشف عن كميات هائلة من المعلومات التي لا تستطيع وكالات إنفاذ القانون الوصول إليها، بينما لا يتمتع الاثنان دائماً من ناحية أخرى بخبرة مماثلة وأدوات تقنية وصلاحيات قانونية. ووصف المتحدثون كيف أن المشاركة النشطة لوسائل الإعلام والمجتمع المدني في التحقيق في الفساد قد أدت في بعض الحالات إلى زيادة الوعي العام إزاء الفساد واسترداد الأموال، مما أسهم في الإصلاحات السياسية والتشريعية. وبالتالي يمكن لمشاركة المجتمع المدني النشطة أن تغير النهج الأساسية لمكافحة الفساد على المدى الطويل. غير أنه لوحظ أن السلطات المكلفة بإنفاذ القوانين قد تعاملت في بعض الحالات مع تقارير وسائل الإعلام وتدخل المجتمع المدني بتشكك، ولم يتم فتح تحقيقات كاملة على أساس هذه المعلومات.

4. الجلسة III: أدوات النجاح

4.1. مسار العمل 1 و 2 - استخدام أدوات قانونية مبتكرة لاسترداد الأموال

أوضح متحدثون من نيجيريا وسويسرا والمملكة المتحدة أدوات قانونية مبتكرة تستخدم في بلدانهم مثل صلاحيات التجميد السريع، والمصادرة غير القائمة على أساس الإدانة، وعبء الإثبات المعكوس، والإثراء غير المشروع، وأوامر الثروات غير المبررة.

في المملكة المتحدة، يمكن الحصول على أوامر استرداد أموال مدنية على أساس الموازنة بين الاحتمالات، بغض النظر عن أي ملاحقات جنائية. وشارك المتحدث معلومات متعلقة بأوامر الثروات غير المبررة. وتتطلب هذه الأداة الجديدة، التي من المقرر أن تدخل حيز التنفيذ في أوائل عام 2018، أسساً معقولة للاشتباه بأن مصادر دخل المدعي عليه المشروعة والمعروفة غير كافية لشراء هذه الممتلكات. وأوضح المتحدث من سويسرا أن النظام السويسري كان يتسم بالمرونة والانفتاح في تقديم المساعدة إلى الدول الطالبة التي تحتاج إلى تأمين الأموال في سويسرا عن طريق أوامر التجميد والضبط. وفي نيجيريا، على الرغم من أن الأحكام غير القائمة على الإدانة كانت متاحة في قوانين مختلفة لبعض الوقت، فقد ركزت وكالات إنفاذ القانون إلى حد كبير على المصادرة الجنائية. وكانت التحركات الآن على قدم وساق للتشجيع على التوسع في استخدام استرداد الأموال غير القائم على الإدانة من خلال مبدأ توجيهي لاسترداد الأموال، تناول، في جملة أمور، التحديات المشتركة في مجال حقوق الإنسان القائمة على افتراض البراءة وأحكام حق الملكية.

وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، طرح المشاركون أسئلة حول استخدام الغش المالي لتبرير الثروة. وفي هذا الإطار، أصدرت إيطاليا قانوناً لتجاهل الغش الضريبي كشرح لاستخلاص الثروة. وأثيرت أيضاً مسألة إنفاذ الأوامر التي لا تستند إلى إدانة في الولايات القضائية التي ليس لديها أوامر غير قائمة على الإدانة، مثل سويسرا.

4.2. مسار العمل 3 - الدعم التقني: الوضع القائم واحتياجات بلدان التركيز

أتاحت المناقشات بين الممثلين من نيجيريا وسريلانكا وتونس وأوكرانيا فرصة لبلدان التركيز لتحديد الاحتياجات في مجال الدعم التقني مع مقدمي المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف. وتشمل الاحتياجات المشتركة التي حددتها بلدان التركيز أساساً أدوات تكنولوجيا المعلومات لتعزيز تتبع الأموال وإدارة قواعد البيانات، وبناء المؤسسات في مجال استرداد الأموال، وتحسين ممارسات إدارة الأموال. وأقرت بلدان التركيز الأربعة بهذه الاحتياجات بشكل إيجابي، وأبلغت الجهات المانحة بأن هذه المجالات مهمة لمواصلة جهود مكافحة الفساد.

أبلغت بلدان التركيز أيضاً عن الدعم التقني الذي تلقته من قبل مجموعة متنوعة من الجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية، من بناء المؤسسات والتخطيط الاستراتيجي واستراتيجيات وسائل الإعلام إلى المساعدة في طلبات المساعدة القانونية المتبادلة. وأبرزت البلدان على وجه التحديد أشكال التدريب المختلفة، بما في ذلك النهج المتعددة الوكالات وبرامج تدريب المدربين. وفي حين أن المساعدة التشريعية كانت مطلوبة في بعض الحالات، فقد ركزت المساعدة في بلدان أخرى على التدريب من أجل الاستفادة الكاملة من الإطار القانوني القائم.

وتعهدت الجهات المانحة، بما في ذلك حكومات سويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بالإضافة إلى مقدمي الدعم التقني بما في ذلك الأمم المتحدة، ومبادرة استرداد الأموال المسروقة والمركز الدولي لاسترداد الموجودات، بمواصلة دعمها لبلدان التركيز الأربعة. ويشمل هذا الدعم المشاركة الثنائية والمتعددة الأطراف، والمساعدة القانونية، وتعزيز الحوار بشأن السياسات.

5. الجلسة IV: أخبرونا كيف قمتم بذلك – مسارات العمل 1، 2 و3

شارك العاملون في هذا المجال من الولايات القضائية الطالبة والولايات القضائية المتلقية للطلب خبراتهم في قضايا استرداد أموال محددة وسلطوا الضوء على العقبات التي واجهوها والطرق المبتكرة التي تمكنوا من خلالها من تحقيق نتائج ناجحة.

وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أبرز المتحدثون عدداً من الممارسات الجيدة التي تعتبر حاسمة للنجاح. وكان أحدها الإطار القانوني الملزم الذي يوفر الأدوات الرئيسية التي يتعين على المدعين العامين اعتمادها. ومن شأن مثل هذا الإطار أن يتيح لهم متابعة السبل المختلفة (المدنية والإدارية والجنائية) لاسترداد الأموال في وقت واحد. ومن الجوانب الرئيسية الأخرى التي ذكرها جميع المتحدثين، التفاعل الشخصي بين المدعين العامين في الولاية القضائية الطالبة والولاية القضائية المتلقية للطلب. وتم التشديد على أن تنمية الثقة بين العاملين في هذا المجال أمر حاسم من أجل تحسين تبادل المعلومات، بما في ذلك عن طريق الإفصاح التلقائي، وفي إعداد طلبات المساعدة القانونية المتبادلة. وجرى أيضاً تسليط الضوء على التنسيق على الصعيد المحلي، بما في ذلك من خلال وضع استراتيجيات منسقة داخل البلد، ونهج استراتيجي للتعامل مع الولايات القضائية الأجنبية والخبراء الاستشاريين الخاصين. كما جرى التشديد على أهمية ضمان الإرادة السياسية القوية بالإضافة إلى تحسين الجوانب التقنية للتعاون.

6. فعاليات خاصة

6.1. الذكرى العاشرة لمبادرة استرداد الأموال المسروقة

تم الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لتأسيس مبادرة استرداد الأموال المسروقة بحفل استقبال. وتكلم المتحدثون خلال حفل الاستقبال عن أهمية الشراكات من أجل استرداد الأموال: بين البلدان الطالبة والبلدان المتلقية للطلب، وبين المؤسسات الوطنية، وبين صانعي السياسات والعاملين في هذا المجال والمجتمع المدني، وبين الشبكات الدولية والإقليمية وأخيراً الشراكة بين مجموعة البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة التي نشأت عنها المبادرة. وأثنى المتحدثون على العديد من النقاط البارزة في عمل المبادرة على دعم البلدان في جهودها الرامية إلى استرداد الأموال المسروقة؛ والدعوة إلى وضع سياسات رامية إلى خفض الحواجز التي تحول دون استرداد الأموال؛ وتبادل المعارف بشأن أفضل الممارسات في مجال استرداد الأموال؛ وتعزيز التعاون الدولي من خلال الشراكات لاسترداد الأموال وردع التدفقات الجديدة.

6.2. الحدث الخاص بالمنتدى العربي لاسترداد الأموال

تم إطلاق المنتدى العربي لاسترداد الأموال في عام 2012 لتيسير استرداد الأموال للبلدان المتأثرة بالربيع العربي مع التركيز بشكل رئيسي على مصر وليبيا وتونس واليمن. وقد جمع هذا الحدث بين جهات نظر البلدان الطالبة والبلدان المتلقية للطلب وذلك بهدف تقييم وتحديد الدروس المستفادة من المنتدى العربي لاسترداد الأموال.

ورأى المتحدثون أن المنتدى العربي لاسترداد الأموال قد ساعد على إيجاد فهم أفضل لاسترداد الأموال ودعم الإصلاحات التشريعية في البلدان الطالبة. كما رأوا أن العملية قد زادت الثقة بين البلدان الطالبة والبلدان المتلقية للطلب. وتم تقديم الدعم التقني في سياق المنتدى العربي لاسترداد الأموال إلى البلدان الطالبة، بما في ذلك مبادرة استرداد الأموال المسروقة. وتمت مناقشة دور مركز حكم القانون ومكافحة الفساد في قطر. وقد طلب من مبادرة استرداد الأموال المسروقة أن تجمع وثيقة دروس مستفادة بشأن المنتدى العربي لاسترداد الأموال، تتضمن لمحة عامة عن جميع تقارير جلساته. ووردت عدة مدخلات من بلدان مجموعة السبعة وأخرى من شراكة دوفيل، ومن المقرر أن تدمج المناقشة خلال هذا الحدث الخاص في التقرير النهائي وتعمم.

7. الأحداث الجانبية

7.1. نحو خيار جديد مريح للجميع لاسترداد الأموال المسروقة: مؤسسة BOTA ومفهوم العمل الخيري من خلال الخصخصة

العمل الخيري من خلال الخصخصة هو مفهوم يسعى إلى تعزيز خيار بإنشاء مؤسسات خيرية مستقلة عندما تتحول ممتلكات يملكها أو يسيطر عليها القطاع العام إلى ثروة خاصة. وقد نوقشت قضية مؤسسة بوتنا في كازاخستان كمثال على ذلك. وعرض المتحدث في هذا الحدث التوصيات الرئيسية لمؤيدي العمل الخيري من خلال الخصخصة، بما في ذلك وضع بيان لحالة العمل الخيري من خلال الخصخصة في المؤسسة، وتعيين حلفاء مثل منظمات المجتمع المدني والحكومة والمؤسسات التجارية، وتأمين التمويل لمؤيدي العمل الخيري من خلال الخصخصة، وزيادة الوعي العام.

7.2. عرض لدراسة بشأن إدارة الأموال

أطلق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دراسة عن "الإدارة الفعالة للأموال المضبوطة والمصادرة، والتصرف بها" في الدورة السابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي عقدت في فيينا في نوفمبر 2017. ([https://www.unodc.org/documents/corruption/Publications/2017/17-\(07000_ebook_sr.pdf](https://www.unodc.org/documents/corruption/Publications/2017/17-(07000_ebook_sr.pdf))

وخلال الحدث الجانبي، عرضت لمحة عامة عن المنشور. وتناولت إيطاليا تحديات محددة وحلولاً مبتكرة وضعت في التعامل مع إدارة الممتلكات المضبوطة في إطار تشريعاتها لمكافحة المافيا. وتم تسليط الضوء أيضاً على تجارب البلاد في مجال إعادة الاستخدام الاجتماعي. وناقش المشاركون الممارسات الجيدة المنبثقة عن الدراسة وتحديات بلدانهم في إدارة الأموال المضبوطة والمصادرة والتصرف فيها. كما تبادل المشاركون الترتيبات المؤسسية المعتمدة للتعامل مع إدارة الأموال والتصرف فيها. وكان وضع ممارسات جيدة متفق عليها دولياً في هذا المجال خطوة تالية حاسمة من شأنها أن تساعد الدول الأعضاء على معالجة مسألة إدارة الأموال المضبوطة والمصادرة على نحو سليم.

7.3. تطورات جديدة: كيف يمكن لشفافية الملكية النفعية العالمية أن تغير قواعد اللعبة في استرداد الأموال

بحسب بحوث البنك الدولي، تُستخدم الشركات المملوكة بصفة مجهولة 70% من الوقت لغسل عائدات عمليات الفساد الكبرى. كما أنها تمكّن الاحتيال والجريمة المنظمة والتهرب الضريبي، بثمن كبير على المواطنين. وتعتبر شفافية الملكية النفعية أمراً بالغ الأهمية لمكافحة غسل الأموال ومواجهته وتمكين استرداد الأموال. فاستكشفت المتحدثة في هذه الجلسة التطورات الجديدة في إطار شفافية الملكية النفعية على الصعيدين الوطني والعالمي، متناولةً بصورة خاصة معالجة الشاغل العالمي بشأن استخدام الهيئات الاعتبارية والشركات لإخفاء أصحاب الأموال الحقيقيين كما يتضح في قصة الصحافة الاستقصائية بشأن أوراق موساك فونسيكا. وتناولت المتحدثة على وجه التحديد مسألة سجلات الملكية النفعية.

8. جدول أعمال المجتمع المدني

أجرت منظمات المجتمع المدني سلسلة من المناقشات في ما يتعلق بمساهمات الجهات الفاعلة من غير الدول في استرداد الأموال.

وناقشت كيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني إجراء تحقيقات، وما هي مزاياها ومساوئها النسبية في كشف المعلومات ذات الصلة لاسترداد الأصول، وكيف يمكن بوجه خاص أن تصبح هذه المعلومات دليلاً مقبولاً في المحكمة. كما بحثت المناقشات في استخدام منظمات المجتمع المدني للتقاضي في عملية استرداد الأموال.

واستهدفت جلسات موضوعية محددة أساليب التحقيق التي يمكن أن تستخدمها منظمات المجتمع المدني للتحقيق في الملكية النفعية، ولا سيما في سياق الشركات. ونوقش أيضاً استخدام التصريحات عن الممتلكات، مع عرض مثال منظمة أوكراينية وقررت كميات كبيرة من البيانات المتعلقة بالتصريحات عن الممتلكات القابلة للبحث إلكترونياً والمعلومات عن الشخصيات السياسية البارزة. وأخيراً، نوقش دور منظمات المجتمع المدني في رصد استخدام الأموال المستردة، بغية منع إعادة نهب هذه الأموال من جديد. وأجريت أيضاً جلسة عصاف ذهني بشأن معايير الشفافية لاسترداد الأموال.

وأعدت منظمات المجتمع المدني في بلدان التركيز الأربعة تقارير توصيات ملموسة لحكوماتها وقدمتها إلى ممثلي الحكومات الذين دعوا إلى تقديم رد بشأن الخطوات التي يتخذونها بشأن استرداد الأموال. ووزعت منظمات المجتمع المدني بياناً يتضمن توصيات لاسترداد الأموال على الصعيد العالمي.



9. الاجتماعات الثنائية

في الفترة التي سبقت انعقاد المنتدى العالمي لاسترداد الأموال، أجريت استعدادات مكثفة في بلدان التركيز الأربعة لتنظيم اجتماعات حالة ثنائية ومتعددة الاختصاصات بغية إحراز تقدم بشأن قضايا محددة في مجال استرداد الأموال. وكان من المتوقع عقد أكثر من 80 اجتماعاً قبل انعقاد المنتدى العالمي لاسترداد الأموال، كما تم عقد المزيد من الاجتماعات خلال المنتدى، بما في ذلك العديد من المناقشات غير الرسمية بين العاملين في مجال استرداد الأموال من مختلف البلدان التي اجتمعت لأول مرة.